



الارتقاء بالقدرة التنافسية لمنظومة البحث العلمي

فى جامعة الملك سعود

د. هدى راشد محمد السعيد *

المقدمة:

تعد التنافسية مؤشراً للقوة الاقتصادية ومدخلاً لاستمراريتها، ففوة أى بلد من قوة اقتصاده أى بتفوقه على الاقتصاديات الأخرى، وقدرته على منافستها داخلياً وخارجياً، مما يحتم على الحكومات الاهتمام بموضوع التنافسية والاستفادة من مفهومها حتى تتمكن من تحقيق التطور والنمو، وهو ما يتفق مع رؤية المملكة الحديثة والمتطورة.

ويعد صدور رؤية المملكة ٢٠٣٠ وبرنامج التحول الوطنى ٢٠٢٠ محفزاً لتنويع مصادر الدخل وتعظيم الاستفادة من قدرات المملكة الهائلة، وتقوم الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة بالدور الرئيسى فى إنتاج المعرفة والإسهام فى تقديم الحلول المناسبة للقضايا التنموية؛ لذلك فإنه يناط بالبحث العلمى والمؤسسات البحثية أن تسهم بدور فاعل فى تحقيق رؤية المملكة، وأن تؤدى دورها فى النهضة والتنمية المستدامة التى تقوم على المعرفة البحثية وإنتاجها وتنوعها.

وتقوم تلك التنافسية على المعرفة التى تعتبر أكثر أنواع القوة تأثيراً وفعالية وإيجابية، فهى طريق النهوض والتقدم الذى تمر عبر العقل الإنسانى المنتج إذا ما هيئت له الظروف للإبداع والابتكار.

ولقد أكد "شن" أنه فى ظل مجتمع المعرفة تُعد الجامعات الأعلى تصنيفاً مقياساً للقدرة التنافسية الوطنية لبلدانها، وبهذا يكون لمؤشرات التصنيف العالمى القدرة التنبؤية فى تخصيص الموارد فى الجامعة نظراً لأن الحكومات بدأت بالنظر فى هذه المؤشرات

* مساعدة وكيل كلية التربية للتطوير وخدمة المجتمع ومحاضر بقسم أصول التربية.

في أولويات سياستها وعند تخصيص مواردها، وبالتالي أصبحت مؤشرات التصنيف هي التي تحدد تخصيص الموارد على مستوى الحكومة وكذلك على مستوى الجامعة، وتتكون مؤشرات التصنيف من البحوث الإنتاجية مثل المنشورات والاستشهادات البحثية (Shin.2013,p.21-22).

ولقد بين الصلاحي (٢٠١٧م، ص٣٠٧). أن البحث العلمي هو أحد الأدوات العلمية لعملية البحث والتطوير التي تنشدها رؤية المملكة ٢٠٣٠، والذي بدوره يساهم في بناء المعرفة من خلال الإنتاج العلمي والبحثي وإعداد الكفاءات المؤهلة من الباحثين كرأس مال بشري يساهم في التحول نحو مجتمع واقتصاد المعرفة

كما أشار تقرير (إطار التميز البحثي Research Excellence Framework) الصادر عن مجلس تمويل التعليم العالي في إنجلترا Funding Council for England Higher Education عام ٢٠١٤ عن تقييم نوعية وجودة البحوث في كل جامعة ومعهد عام للبحوث في المملكة المتحدة، وهو تقييم واسع النطاق، والذي يبنى عليه توزيع ميزانية البحوث على الجامعات وفقاً لترتيبها، ومدى إتاحة الفرص البحثية للباحثين، وتم تقييم الأبحاث على أساس ثلاثة عناصر في إطار مفهوم الجودة الشاملة: جودة المخرجات البحثية، يسهم هذا الملف الفرعي بنحو ٦٥% من ملف الجودة الشاملة، الأثر الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبحوث، ويسهم بنحو ٢٠% من ملف الجودة الشاملة، ويعد هذا العنصر ميزة جديدة في إطار التقييم، البيئة البحثية، ويسهم بنحو ١٥% من ملف الجودة الشاملة. (شلبى، ٢٠١٨م، ص٧٦-٧٧)

ومن أهم المؤسسات التي يجب أن تهتم بالتنافسية الجامعات لأنها عنوان التقدم والازدهار، وأنها يجب أن تسعى في ظل البيئة الشديدة التنافسية بين دول العالم إلى كسب ميزة تنافسية على غيرها من المؤسسات العلمية والبحثية (سيد، ٢٠١٦م، ص١٨).

ويمثل تطوير منظومة البحث العلمي فى جامعة الملك سعود فى ضوء التنافسية العالمية أحد أهم أدوارها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المرتبطة برؤية المملكة فيما يرتبط بالبحث والابتكار ؛ للإسهام فى بناء مجتمع المعرفة، واقتصاديات تقوم على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها لمواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة فى التعليم العالى، وإيجاد بيئة تنافسية عالمية.

ولقد تزايد اهتمام جامعة الملك سعود بالبحث العلمى من خلال عمادة البحث العلمى التى أسند إليها العديد من المهام المرتبطة بتطوير العملية البحثية. فقامت بتدشين العديد من المبادرات والبرامج التى دعمت هذا النشاط كما أضافت إلى ذلك برامج خاصة بتحسين الجودة وتعزيز مفاهيم النزاهة العلمية؛ من خلال الالتزام بالأخلاقيات البحثية والنزاهة العلمية شرط أساسى للتقدم العلمى لأى مجتمع.

وعلى الرغم من أن جامعة الملك سعود حققت معدلات عالية فى نشر الإنتاج العلمى؛ حيث أسهمت برامج العمادة مثل: برنامج المجموعات البحثية، وبرامج كراسى البحث فى زيادة البحث والنشر العلمى فى قواعد البيانات الدولية، كما أنها حققت نسباً عالية من خلال حصول منسوبيها من أعضاء هيئة التدريس والباحثين على براءات اختراع من أفضل المكاتب العالمية لتسجيل براءات الاختراع إضافة إلى تأليف الكتب وترجمتها ونشرها. هذا بالإضافة إلى إنشاء وحدة مساندة وخدمات الباحثين؛ لمساعدة أعضاء هيئة التدريس والطلاب على الارتقاء بمستوى النشر العلمى عن طريق تقديم خدمة التدقيق اللغوى بأيدي متخصصين، والكشف عن نسب التشابه فى الأبحاث والمساعدة فى إجراء الدليل الإحصائى للنتائج وغيرها من الخدمات الفنية؛ إلا أن تصنيفها عالمياً لم يصل إلى المستوى المطلوب، فقد كشف آخر تصنيف عالمى للجامعات "٢٠١٨" تقدم ١٢ جامعة سعودية عن تصنيف العام الماضى «يناير ٢٠١٧»، ووفق ما أعلنه

الموقع الأسباني الشهير ويبومتريكس "webometrics.info/en/aw/Saudi" فقد حافظت جامعة الملك سعود على صدارة الجامعات السعودية والعربية رغم انخفاض مستواها عالمياً باحتلالها المركز ٤٢٤ بعدما كانت في المركز ٣٨٣ العام الماضي (<http://rs.ksu.edu.sa/issue-1294/5054>).

وهذا التصنيف يشير إلى أن جامعة الملك سعود ما زال يتطلب منها أدواراً عديدة ومميزة لكي يكون لها ريادة عالمية في منظومة البحث العلمي، ويتطلب ذلك بناء قدرة تنافسية لها من خلال رؤية إستراتيجية عالمية وأهداف ذات صبغة دولية، وإضفاء البعد الدولي على أنشطة التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وامتلاك ميزة تنافسية تؤهلها لاجتذاب المتميزين من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين، وفتح قنوات التواصل للاستفادة من خبرات الجامعات العالمية عن طريق التعاون الدولي متمثلاً في برامج التوأمة، والتبادل العلمي، والشراكات البحثية، الأمر الذي يجعل الحاجة ملحة للتعرف على درجة التوفر والأهمية لمتطلبات التدويل في الجامعة كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعة (العامري، ١٤٣٤هـ) (المالكي، ٢٠١٨م، ص ٧٧٣).

لذا يهتم هذا التقرير ببيان إنجازات جامعة الملك سعود فيما يتعلق بالبحث والنشر العلمي والمجالات العلمية المرتبطة بهذا النشر، وناتج وإسهام عمادة البحث العلمي في النشر العلمي للجامعة، وإدراج المجالات العلمية للجامعة في قواعد البيانات العالمية، وتطوير الكراسي البحثية، وذكر المتطلبات اللازم توافرها لتطوير منظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية والتوصل إلى الآليات المقترحة لتطوير منظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية في ضوء التنافسية العالمية، وذلك من خلال التأكيد على أن تميز المنظومة البحثية لجامعة الملك سعود له التأثير الأكبر في التصنيفات العالمية للجامعات وبناء السمعة الدولية، والتي تعتبر مؤشراً هاماً لتحقيق الميزة التنافسية لها، وبالتالي تحقيق

الرفاهية الاجتماعية للمجتمع بأكمله إستراتيجياً؛ هذا فضلاً عن أن الاستثمار في البحوث يؤدي إلى ابتكار منتجات جديدة ذات قيمة مضافة وخدمات أكثر تميزاً وعمليات أكثر كفاءة، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع ككل وهو ما يتوافق مع رؤية المملكة (٢٠٣٠).

أهمية البحث:

الاهتمام الكبير لدى القائمين والمسؤولين ومتخذي القرار في جامعة الملك سعود على تلمس بعض الجوانب الحيوية التي تهيئ فرصاً من شأنها تحسين وتنظيم دور منظومة البحث العلمي في رفع تصنيفها في ضوء المعايير العالمية. وأهمية تقييم تجربة جامعة الملك سعود في البحث والنشر العلمي، والبرامج البحثية المتميزة مثل الكراسي البحثية مع ذكر مقترحات لتفعيل منظومة البحث العلمي لتتواءم تصنيفاً عالمياً متقدماً يتيح لجامعة الملك سعود أن تسهم بدور فعال في تحقيق أهداف رؤية المملكة (٢٠٣٠).

أهداف البحث:

١. دراسة وتحليل إنجازات جامعة الملك سعود فيما يرتبط بمنظومة البحث العلمي.
٢. دراسة وتحليل إنجازات جامعة الملك سعود في الكراسي البحثية.
٣. ذكر أهم الدراسات التي تفيد في تحديد أهم المتطلبات اللازم توافرها والآليات المقترحة لتطوير منظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية.
٤. التوصل إلى أهم المتطلبات اللازم توافرها لتطوير منظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية.
٥. التوصل إلى أهم الآليات المقترحة لتطوير منظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية في ضوء التنافسية العالمية.

الإطار النظري:**المبحث الأول: إنجازات جامعة الملك سعود فيما يرتبط بمنظومة البحث العلمي:**

تقوم رؤية جامعة الملك سعود على الريادة العالمية والتميز في بناء مجتمع المعرفة، وتتضمن رسالتها إنتاج بحوث إبداعية تخدم المجتمع، كما أن هدفها الإستراتيجي الأول ينص على "الإجادة في جميع المجالات والتميز في مجالات محددة"، ويمكن التحقق عن مدى نجاح تحقيق رؤية الجامعة ورسالتها من خلال تحليل بيانات المناخ المحلى الإبداعى والنشر العلمى للجامعة.(جامعة الملك سعود، ٢٠١٧/٢٠١٨م، ص١٦)

البحث والنشر العلمى فى المدة من (٢٠١٢-٢٠١٧م)

حققت جامعة الملك سعود على صعيد النشر العلمى نمواً ملحوظاً على المستويين الكمى والنوعى، حيث ارتفع الإنتاج العلمى للجامعة من الأوراق البحثية المنشورة بالمجلات المدرجة بقواعد بيانات شبكة العلوم (Web of Science-isl) بمعدلات ملحوظة خلال المدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٧م حيث ارتفع عدد الأوراق العلمية المحكمة والمنشورة من ٢٦٣٠ ورقة إلى حوالى ٣٦٤٤ ورقة حتى تاريخ إصدار هذا التقرير، لكنه من المتوقع وصول ناتج عام ٢٠١٧ إلى ٤٠٠ ورقة مع استكمال فهرسة البحوث المنشورة للعام ٢٠١٧ فى منتصف عام ٢٠١٨م وقد نتج عن ذلك النمو والتطور تأثير إيجابى فى إجمالى النشر العلمى فى المملكة إضافة إلى تصدر جامعة الملك سعود للجامعات العربية فى النشر العلمى حتى عام ٢٠١٣م.

كما أنه أسهم بدور فعال في تصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول العربية في النشر العلمى من حيث عدد الأوراق العلمية المنشورة في قواعد بيانات شبكة العلوم.(جامعة الملك سعود، ٢٠١٧/٢٠١٨م، ص١٦-١٧)

وقد صاحب الزيادة الكمية فى الناتج البحثى أيضاً زيادة فى نوعية البحث العلمى بحسب ما تشير إليه المقارنة المرجعية لأهم جامعات المملكة ودول المنطقة وجامعتين عالميتين من خلال مؤشر المقارنة المرجعية لمتوسط الاستشهاد للأوراق العلمية ومؤشر H (H-index) للجودة، الذى يشير إلى عدد الأبحاث التى لها حد أدنى من الاستشهادات ومن ثم فهو يأخذ فى الاعتبار النشر العلمى على المستويين الكمي والنوعي بعد مرور خمس سنوات من النشر..(جامعة الملك سعود، ٢٠١٧/٢٠١٨م، ص١٨)

إن جامعة الملك سعود تتصدر الجامعات المحلية والخليجية وجامعات المنطقة فيما يخص جودة الإنتاج البحثى وذلك من خلال مؤشرين من مؤشرات جودة البحث العلمى وهما:

• الأول: مؤشر متوسط الاستشهاد للبحوث المنشورة (Average Citation) (Articiel).

• والثانى مؤشر H (H-index).

ويتم قياس هذين المؤشرين بعد مضى عدة سنوات من النشر، كما تقوم جامعة الملك سعود بدور مؤثر فى بناء الاقتصاد والمجتمع المعرفى من خلال النشر العلمى. ويبين الجدول التالى إسهام الجامعة فى الناتج البحثى للمملكة خلال السنوات الخمس الماضية.

الجدول رقم (١)

إسهامات جامعة الملك سعود في النشر العلمي للمملكة خلال المدة ٢٠١٢-٢٠١٧م

السنة	جامعة الملك سعود	باقي جامعات ومؤسسات المملكة
٢٠١٢	٣٦%	٦٤%
٢٠١٣	٢٨%	٧٢%
٢٠١٤	٢٦%	٧٤%
٢٠١٥	٢٧%	٧٣%
٢٠١٦	٢٨%	٧٢%
٢٠١٧	٢٦%	٧٤%

(جامعة الملك سعود، ٢٠١٧/٢٠١٨م، ص ٢١)

يوضح الجدول السابق الإسهام الكبير الذي تقوم به الجامعة في إجمالي النشر العلمي حيث تراوحت نسبة الإسهام بين ٢٦% إلى ٣٦%.

ومعنى ذلك أن زيادة عدد الأوراق المنشورة خلال السنوات الست الماضية يعبر عن جهد حقيقي لما بذلته جامعة الملك سعود من خلال أعضاء هيئة التدريس والباحثين فيها للإسهام والإضافة إلى المعرفة من خلال النشر العلمي وحرصها على نشر الأبحاث في المجالات والدوريات ذات معاملات التأثير المرتفع مما يدل على الوعي بمتطلبات التنافس العالمي مع مؤسسات علمية وبحثية أخرى بالإضافة إلى تسجيل حضورهم البحثي على خارطة العلمية الدولية في مختلف التخصصات.

الجدول رقم (٢)

نسبة النشر العلمى للجامعات الأربع الرئيسة فى المملكة للمدة ٢٠١٢-٢٠١٧ م

النسبة	الملك سعود	الملك عبد العزيز	الملك فهد	الملك عبد الله	الجامعات الأخرى
٢٠١٢	%٣٦	%٢٤	%٨	%١٠	%٢٣
٢٠١٣	%٢٨	%٣٠	%٧	%١١	%٢٤
٢٠١٤	%٢٦	%٣٥	%٦	%١٠	%٢٢
٢٠١٥	%٢٧	%٣٣	%٧	%١١	%٢٣
٢٠١٦	%٢٨	%٢٩	%٧	%١١	%٢٥
٢٠١٧	%٢٦	%٣٠	%٧	%١١	%٢٦

(جامعة الملك سعود، ٢٠١٧/٢٠١٨ م، ص ٢٢)

ومن خلال هذا الجدول يتضح أهمية الدور الذى تقوم به جامعة الملك سعود فى مجال النشر العلمى مقارنة ببعض الجامعات السعودية وذلك منذ عام ٢٠١٢ م وهو العام الذى قدمت فيه جامعة الملك سعود أكبر عدد من الأبحاث المنشورة على مستوى جميع الجامعات السعودية المحلية لكن مستوى هذا الإسهام بدأ بالانخفاض بسبب اهتمام الجامعات الأخرى بالبحث العلمى. كما أن للجامعة إسهام مميز فى النشر العلمى بحسب المجالات العلمية يتم توضيحه فى الآتى:

النشر العلمى بحسب المجالات العلمية:

سعت جامعة الملك سعود بوصفها جامعة شاملة إلى أن يغطى إنتاجها من البحث العلمى معظم المجالات العلمية، والجدول التالى يبين توزيع النشر العلمى للجامعة بحسب المجالات العلمية الرئيسة خلال السنوات الخمس الماضية.

كما تتنبق أهداف الكليات والأقسام العلمية والبرامج الأكاديمية للدراسة الجامعية والدراسات العليا جميعها من الأهداف الإستراتيجية للجامعة وقيمها الجوهرية، ومن ثم فإن وحدات الجامعة الأكاديمية والبحثية تتبنى إنتاج بحوث إبداعية تخدم المجتمع وتسهم فى بناء اقتصاد المعرفة. وقد وضعت الجامعة ضمن أهدافها الإستراتيجية هدفاً خاصاً لأعضاء هيئة تدريس متميزين. وذلك لتحقيق التميز فى الجانب الأكاديمى والبحثى.

الجدول (٣)

إسهام الجامعات السعودية فى الناتج البحثى للمملكة بحسب المجالات العلمية

(٢٠١٢-٢٠١٧م)

المجال	جامعة الملك سعود	جامعة الملك عبد العزيز	جامعة الملك فهد	جامعة الملك عبد الله
العلوم الطبيعية	٢٧%	٣٢%	٧%	١٤%
الهندسة والتكنولوجيا	٢٤%	٢٧%	١٢%	١٥%
العلوم الطبية والصحية	٣٦%	٣٠%	٠%	١%
العلوم الزراعية	٤٥%	٢٤%	١%	٣%
العلوم الاجتماعية والإنسانيات	٢٧%	٣١%	١١%	٦%

(جامعة الملك سعود، ٢٠١٧/٢٠١٨م، ص ٢٤)

والجدول رقم (٣) يوضح مشاركة الجامعة فى النشر العلمى وكذلك إجمالى الناتج البحثى للمملكة بحسب المجالات المختلفة. ومن خلال النتائج للست سنوات السابقة نجد أن إسهام نشر الجامعة من ناتج المملكة متميز ضمن الجامعات السعودية الرئيسية وما يمكن

ملاحظته ارتفاع النشر في مجال العلوم الزراعية وهو الأعلى بين المجالات الأخرى لجميع الجامعات يليها مجالات العلوم الطبية والصحية الأمر الذي يظهر استقراراً لدى الكليات العلمية المختلفة التي تقوم بالنشر، وكذلك تميزاً لمنسوبيها في المجال البحثي، ولا تغفل أيضاً مجالات أخرى تسير بخطى متقدمة نحو زيادة نسبة مشاركتها في الناتج البحثي للجامعة وبقيّة الجامعات.

إسهام ناتج برامج عمادة البحث العلمي في النشر العلمي للجامعة:

تسهم عمادة البحث العلمي منذ إنشائها في العام ١٤١٩هـ من خلال برامجها ومبادراتها المختلفة في النشر العلمي للجامعة بنسب تتراوح بين ٤٠% إلى ٦٥% ففي العام ٢٠١٣م بلغ مجموع إنتاج برامج العمادة من الأوراق العلمية المنشورة بالمجلات المفهرسة بقواعد بيانات شبكة العلوم ISI حوالى ١٠٥٠ بحثاً بنسبة مشاركة في الناتج الكلى للجامعة حوالى ٤٠% ثم تزايدت نسب مشاركة برامج العمادة بشكل مطرد لتصل إلى ٦٥% من الناتج البحثي للجامعة بمجموع ١٨١٤ بحثاً (جدول رقم ٤).

جدول بالعرض

ومن أمثلة البرامج الحديثة بالعمادة برنامج دعم أبحاث المبتعثين بجامعة الملك سعود، والذي يعد رافداً مهماً للكوادر العلمية المدربة من أعضاء هيئة التدريس والتي يزيد عددهم عن ١٠٠٠ مبعث في الجامعات العالمية، وحيث أن الجامعة تشترط حصول الراغب في الابتعاث على قبول من جامعات مرموقة مصنفة عالمياً ضمن الـ ٢٠٠ جامعة الأولى حسب تصنيف شنغهاي، والتي يتوفر فيها البيئة البحثية المناسبة من معامل وتجهيزات حديثة وغيرها والتي تجعل من فرصة نشر أبحاث مميزة مهينة وواعدة، وحديثاً سلكت تلك الجامعات سلوكاً بحثياً مميزاً عن طريق اشتراط النشر كأهم عناصر التقييم للحصول على الدرجة العلمية، وإيماناً من عمادة البحث العلمي بأهمية تحفيز مبعثي الجامعة على زيادة الناتج البحثي للجامعة فقد تبنت العمادة مبادرة لتحفيز مبعثي الجامعة لنشر أبحاثهم في المجلات العلمية المصنفة ضمن أوعية نشر شبكة العلوم (ISI).

ويهدف البرنامج إلى تشجيع مبعثي الجامعة للانخراط في الحراك البحثي في الجامعة والنشر قبل الحصول على الدرجة العلمية المبتعث عليها، وتوسيع قاعدة العاملين في البحث العلمي وزيادة الناتج البحثي للجامعة، وتكوين شراكات بحثية مع البيئة البحثية التي يدرسون فيها وحثهم على الاستمرار فيها.

إدراج المجلات العلمية للجامعة في قواعد البيانات العالمية:

يمثل النشر العلمي الرصين أهمية بالغة وحاجة ماسة لعرض الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين بصورة تضمن وصوله إلى المستهدفين من النشر، وهو ما يمنح الفرصة للاستفادة من ذلك الإنتاج، وخصوصاً الناشرين في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية ووصوله إلى المهتمين والمختصين بسهولة وموثوقية، ولذلك بذلت الجامعة جهوداً كبيرة في مجال إدراج مجلاتها الصادرة باللغة الإنجليزية أو الصادرة باللغة العربية بقواعد البيانات العالمية خلال المدة الماضية، حيث تم تشكيل فريق عمل

لتهيئة المجالات الصادرة باللغة العربية تمهيداً لإدراجها في قاعدة بيانات شبكة العلوم (ISI). وما لحق ذلك من خطوات مثل تعديل مسمى بعض الدوريات المعنية، وتشكيل مجلس نشر علمي يتولى الإشراف على هذه الدوريات وتصميم الدوريات بالأسلوب الذي يتوافق مع المعايير القياسية الدولية لتحرير الدوريات العلمية ونشرها وغيرها من الخطوات والآليات التنفيذية في سبيل تحقيق أهداف مبادرة الجامعة لتطوير المجالات الصادرة باللغة العربية كما أنشأت الجامعة عام ٢٠١٤م "نظام قاعدة الإنتاج العلمي" لأرشفة الإنتاج العلمي لمنسوبيها. (جامعة الملك سعود، ٢٠١٧/٢٠١٨م، ص ٢٧)

وقد أثمرت تلك الجهود عن إدراج عدة مجلات في قاعدة بيانات شبكة العلوم في تخصصات الكيمياء والصيدلة وعلوم الأرض وعلوم الحياة من أهمها:

.المجلة العربية للكيمياء Arabian Journal of Chemistry:

هي مجلة علمية محكمة تصدر باللغة الإنجليزية من كلية العلوم بجامعة الملك سعود بالتعاون مع الجمعية السعودية للكيمياء ودار السفير للنشر Elsevier، ويشرف على تحرير المجلة نخبة من العلماء المتميزين والمتخصصين في فروع علم الكيمياء، وقد حققت المجلة خلال السنوات الماضية إنجازات ملحوظة تتمثل في تحقيقها معامل تأثير مرتفع بلغ ٤,٥٥ مما أهلها إلى أن تكون ضمن مجلات معامل التأثير للربع الأول Q1 في تخصص الكيمياء بقاعدة بيانات شبكة العلوم (ISI).

.مجلة الجمعية الكيميائية السعودية Journal of Saudi Chemical Society:

مجلة علمية محكمة تصدر باللغة الإنجليزية من الجمعية الكيميائية السعودية بالتعاون مع كلية العلوم بجامعة الملك سعود ودار السفير للنشر Elsevier، وتشرف على

تحرير المجلة نخبة من العلماء المتميزين والمتخصصين فى فروع الكيمياء العضوية والكيمياء غير العضوية والكيمياء الطبيعية والكيمياء الحيوية، وقد بلغ معامل تأثير المجلة بحسب الإصدار الأخير لقاعدة بيانات شبكة العلوم (ISI) (٢,٨٩) مما أهلها لأن تكون ضمن مجلات الربع الثانى فى التخصص.

. المجلة السعودية لعلوم الحياة Saudi Journal of Biological Sciences

مجلة علمية محكمة تصدر باللغة الإنجليزية من كلية العلوم بجامعة الملك سعود بالتعاون مع الجمعية السعودية للكيمياء ودار السفير للنشر Elsevier، ويشرف على تحرير المجلة نخبة من العلماء المتميزين والمتخصصين فى فروع علم الأحياء مثل: علم وظائف الأعضاء وعلم الأحياء الدقيقة والعلوم الجينية، وقد بلغ معامل تأثير المجلة بحسب الإصدار الأخير لتصنيف قاعدة بيانات شبكة العلوم (ISI) (٢,٥٦) وتقع ضمن مجلات الربع الثانى Q2 للتخصص.

. المجلة العربية للعلوم الجيولوجية Arabian Journal of Geosciences

مجلة علمية محكمة تصدر باللغة الإنجليزية من كلية العلوم بجامعة الملك سعود بالتعاون مع الجمعية السعودية للكيمياء ودار السفير للنشر Elsevier، ويشرف على تحرير المجلة نخبة من العلماء المتميزين والمتخصصين فى فروع علم الجيولوجيا وقد بلغ معامل تأثير المجلة بحسب الإصدار الأخير لتصنيف قاعدة بيانات شبكة العلوم (٠,٩٥٥) وتقع ضمن مجلات الربع الرابع Q4 للتخصص.

. مجلة الصيدلة السعودية Saudi Pharmaceutical Journal

مجلة علمية محكمة تصدر باللغة الإنجليزية من كلية العلوم بجامعة الملك سعود بالتعاون مع الجمعية السعودية للكيمياء ودار السفير للنشر Elsevier، ويشرف على تحرير المجلة نخبة من العلماء المتميزين والمتخصصين فى فروع علم الصيدلة، وقد بلغ

معامل تأثير المجلة بحسب الإصدار الأخير لتصنيف قاعدة بيانات شبكة العلوم (٢,٣٠) وتقع ضمن مجلات الربع الثالث Q3 للتخصص.

المبحث الثاني: إنجازات جامعة الملك سعود في الكراسى البحثية:

تمثل الكراسى البحثية نقلة نوعية في المجتمع المعرفي. إذ تعتبر داعماً رئيساً ورافداً قوياً لتطوير الحركة العلمية ودعمها والنهوض بالجوانب المعرفية وإجراء الدراسات العلمية الحقيقية التي يجب أن تقوم بها الجهات البحثية المتخصصة حيث تمتاز كراسى البحث بكونها متخصصة في مجال محدد وواضح وتؤدي دوراً فاعلاً في معالجة العديد من القضايا التي تحتاج إلى بحوث متخصصة ودقيقة وتسهم في خدمة مختلف القضايا الوطنية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

والكراسى البحثية في الجامعات تعد أولى ركائز تطوير الشراكة البحثية في البحث العلمي، فلها الأثر الإيجابي على الطرف الداعم والجامعة، فقد ساهمت في كثير من الاكتشافات العلمية والتطور التقني لكثير من الدول التي طبقتها، فهي أهم الوسائل للدعم المالي للأبحاث العلمية، واجتذاب الأساتذة المتميزين في تخصص ما، وهذا ما يزيد من قيمة البحوث المنتجة منه، كما أنه يشجع مديري القطاعات الخاصة ورجال الأعمال على تمويل البحوث التي وضعها كرسى البحث تحت الدراسة لأنها في الأساس تبحث عن حلول لقضايا المجتمع ومشكلاته (المعموري، والموسوي، ٢٠١١م، ص ١٢٨).

وتنشأ كراسى البحث لأسباب وأهداف متباينة، وتحتل مكانتها في هذا السياق وتأخذ أشكالاً عدة وتمول بطرق شتى، ومن المهم بيان الفرق بين كراسى الأستاذية التي كثيراً ما تهدف بصفة عامة إلى مساندة أستاذ متميز جداً في حقل معرفي معين مادياً وضمن رواتبه، وبين كراسى البحث التي تركز على حقل معرفي محدد، وحتى في هذا

النوع الأخير، كان هدف عدد من كراسى البحث ضمان التدريس في مجال ما أكثر من مساندة ودعم للبحث فيه، وينبغي ملاحظة أن بعض كراسى البحث في الولايات المتحدة لم تستهدف البحث العلمي بدلاً من التدريس؛ إلا في العقود القليلة الماضية، لذا يمكن تعريف كراسى البحث بشكل عام بأنه "وضع أكاديمي يوفر للأستاذ دعماً مالياً طويل الأجل لمساندة بحثه - عادة ما يكون ذلك إلى جانب التدريس - في مجال محدد من المعرفة" (السيف، ١٤٣٢هـ، ص ٤٥).

وكراسى البحث هي مشاريع بحوث علمية إستراتيجية متميزة ومؤطرة زمنياً لخمس سنوات قابلة للتجديد يكلف بها فريق من العلماء المميزين والمتخصصين للبحث في مجالات علمية محددة والقيام ببحوث تطبيقية رائدة ومعقدة تستهدف نقل التقنية والمعرفة وتوطينهما للارتقاء بالوطن إلى مصاف الدول العالمية المرموقة.

وتعرف الكراسى البحثية بأنها "برنامج جامعي يشمل الأنشطة العلمية البحثية والأكاديمية، ويمول من الجامعة أو خارجها، بشكل دائم أو مؤقت وفق شروط سياسة التعليم العالي في المملكة، ويسعى لتحقيق أهداف معرفية تشمل قضايا التنمية الشاملة بجميع صورها المختلفة في المجتمع، ويشرف عليها ويديرها أساتذة سعوديون مختصون ومؤهلون علمياً (المالكي، ٢٠١٨م، ص ٧٧٧).

ولقد تم إنشاء برامج كراسى البحث في ضوء موافقة مجلس جامعة الملك سعود في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٢٨/٤/١هـ - وحيث أن طموحات البرنامج تتفق مع طموحات الجامعة في البحث عن الريادة والتميز فقد سعى "برنامج كراسى البحث" من خلال خطة الإستراتيجية إلى الاستفادة من التقدم غير المسبوق الذي تشهده الجامعة، وذلك من خلال التركيز على رؤية ورسالة وأهداف إستراتيجية تتسجم مع رؤية ورسالة الجامعة

وأهدافها الإستراتيجية فى مجال البحث العلمى وخدمة المجتمع. وفيما يلى بيان توزيع الكراسى البحثية (الفاعلة وغير الفاعلة) فى الجامعات السعودية

جدول (٥)

توزيع الكراسى البحثية (الفاعلة وغير الفاعلة) فى الجامعات السعودية

اسم الجامعة	عدد الكراسى البحثية	% إلى الإجمالى
جامعة الملك سعود	١٢٤	٥١,٦
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٤١	١٧,٨
جامعة الملك عبدالعزيز	٢٨	١١,٦
جامعة المك فهد للبترول والمعادن	٢٧	١١,٢
جامعة أم القرى	٨	٣,٣
جامعة حائل	٦	٢,٥
جامعة أخرى (تقريبى)	٦	٢,٥
الإجمالى التقريبى	٢٤٠	%١٠٠

(جامعة الملك سعود، ٢٠١٤م، ص ٢٥)

يتضح أن جامعة الملك سعود تأتى على رأس الجامعات السعودية فى تبنى فكرة الكراسى البحثية وتطبيقها على المستويين الوطنى والإقليمى، والأكثر تحدياً فى تشكيل ودعم هذا العدد الكبير من الكراسى دفعة واحدة (١٢٤ كرسيًا)، لتشكل ما نسبته (٥١,٦%) من إجمالى الكراسى البحثية على مستوى الجامعات بالمملكة العربية السعودية، يليها جامعة الإمام بن سعود وجاءت جامعة الملك عبدالعزيز فى المرتبة الثالثة بنسبة

(١١,٦%) مع وجود كراسى بحثية تحت الإنشاء، ثم جاءت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن فى المرتبة الرابعة بنسبة (١١,٢%)، يليها جامعة أم القرى فى المرتبة الخامسة بنسبة (٣,٣%)، وهى نسبة (٢,٥%)، أما بقية الجامعات الأخرى فتوزعت نسبة الكراسى البحثية فيها بمعدل (٢,٥%) لتشمل جميع الجامعات التى يقل فيها عدد الكراسى البحثية عن (٦) كراسى (المالكي، ٢٠١٨م، ص ٧٨٠).

توزيع مجالات الكراسى البحثية فى جامعة الملك سعود:

يبلغ عدد الكراسى البحثية بجامعة الملك سعود (١٢٤) كرسيًا بحثياً شملت مختلف التخصصات، وتتوزع فى أربعة مجالات أساسية هى (المالكي، ٢٠١٨م، ص ٧٨٥):

جدول (٦)

توزيع مجالات الكراسى البحثية فى جامعة الملك سعود

م	المجال	العدد	النسبة المئوية
١	الكراسى الإنسانية والاقتصادية	٢٨	٢٣,٢١%
٢	الكراسى الطبية والصيدلانية	٤٥	٣٨,٥%
٣	الكراسى العلمية والزراعية	٣٤	٣١,٥%
٤	الكراسى الهندسية	١٧	١٥,٨%
	المجموع	١٢٤	١٠٠%

(جامعة الملك سعود، ٢٠١٤م، ص ٢٦)

يتضح من الجدول أن معظم الكراسى البحثية تدرج تحت مجال الكراسى الطبية والصيدلانية بنسبة بلغت (٣٨,٥%) من الإجمالى، يليها الكراسى العلمية بنسبة مساهمة

بلغت (٣١,٥%)، ثم الكراسى الإنسانية بنسبة مساهمة (٢٣,٢١%) ثم تأتي مساهمة الكراسى الهندسية بنسبة (١٥,٨%)، والتي تظهر مدى تدنى المجال الهندسى داخل مجالات وتخصصات الكراسى البحثية بجامعة الملك سعود.

جدول (٧)

توزيع كراسى البحث الفاعلة حسب المجال بجامعة الملك سعود

المجالات	عدد الكراسى	%
الكراسى الطبية والصيدلانية	٣٦	٣٨,٥%
الكراسى العلمية والزراعية	٢٧	٣٥,٩%
الكراسى الإنسانية والاقتصادية	٢١	٢٥,٢١%
الكراسى الهندسية	١٣	١٥,١%
الإجمالى	٩٧	١٠٠%

ينضح من الجدول أن عند تحليل توزيع كراسى البحث الفاعلة بجامعة الملك سعود نلاحظ أنه على المستوى العام تدرج معظم الكراسى البحثية تحت تخصص العلوم الطبية والصيدلانية بنسبة (٣٨,٥%)، أما الكراسى العلمية والزراعية الفاعلة فقد ساهمت بنسبة (٣٥,٩%)، يليها الكراسى الإنسانية والاقتصادية بنسبة (٢٥,٢١%)، ثم الكراسى الهندسية والتي لم تزد نسبتها عن (١٥,١%)، مما يدل على أن المساهمة المرتفعة للمجالات والتخصصات النظرية مثل (الاقتصاد والاستثمار، والصحافة والإعلام، والحاسب وتقنية المعلومات، والدراسات الإسلامية، والدراسات التاريخية، والعلوم الإنسانية والتنمية) لا تبرر الإنفاق على هذه الكراسى حسب اعتقاد البعض، وذلك لأن الجامعات تمتلك مراكز بحوث وأقسام علمية ودراسات عليا ومرافق وغيرها من

المجلد السادس والعشرون

التسهيلات التي تلبي متطلبات البحث في المجالات والتخصصات النظرية، كما يتضح أن المجالات الهندسية لم تحظ بالاهتمام البحثي والتسويقي المناسب لها ضمن برامج الكراسى البحثية سواء بالجامعات السعودية عامة أو جامعة الملك سعود بشكل خاص، كذلك نلاحظ أن هناك حاجة ملحة إلى بناء سلم للأولويات البحثية حسب أولويات المجتمع والاقتصاد الوطني والحاجة العالمية للمجالات البحثية التنافسية، كذلك نلاحظ عند مقارنة هذا العدد من الكراسى البحثية الفاعلة إلى الإجمالي من كراسى البحث في الجامعة والبالغ عددها (١٢٤) كرسى نجد أن هنالك ما يقارب (٢٧) كرسيًا غير قابل مما يشكل عبئاً على ميزانية الجامعة.

وسائل تحقيق الأهداف:

تعمل الجامعة على تحقيق أهداف كراسى البحث من خلال:

- ١- التحالف مع جامعات ومراكز بحوث عالمية رائدة في مجالات كراسى البحث.
- ٢- دعم الشراكة مع القطاعين العام والخاص في مجالات كراسى البحوث والاستثمار الأمتثل لعلاقات الجامعة مع قطاعات ومؤسسات المجتمع لتحقيق هذا الهدف.
- ٣- الاستفادة المثلى من قدرات الجامعة وتجهيزاتها ومختبراتها ومواردها البشرية.
- ٤- استقطاب علماء يعملون في حدود المعرفة الإنسانية والاقتصادية من الفائزين بجوائز نوبل أو جوائز الملك فيصل العالمية أو جائزة الأمير سلطان للمياه، أو ممن كان مرشحاً لتلك الجوائز أو غيرهم من العلماء المتميزين للإسهام في بحوث الكراسى.
- ٥- استقطاب المبدعين والموهوبين من طلاب الدراسات العليا ورعايتهم وتحفيزهم للالتحاق بمشاريع كراسى البحث.

- ٦- تحفيز منسوبى الجامعة للتعاون مع كراسى البحث.
- ٧- تنفيذ مشاريع علمية وتقنية رائدة بالتعاون مع علماء وباحثين محليين وعالميين متميزين.
- ٨- إقامة تظاهرات علمية فى محالات الكراسى (ندوات، وورش عمل، وحلقات بحث ومؤتمرات).
- ٩- إقامة بنية تنظيمية فى الجامعة تدعم على الأمد البعيد التعاون بين الجامعة والصناعة وتطوير أدوات التدفق المعرفى.
- ١٠- الإشراف على رسائل الدكتوراه والماجستير وتطوير مقررات دراسية جديدة فى مجالات كراسى البحث (المالكي، ٢٠١٨م، ص ٧٩٦-٧٩٧).

المعوقات التى تواجه إدارة الكراسى البحثية فى المملكة العربية السعودية:

- يمكن تلخيص هذه المعوقات المتعلقة بعمل إدارة الكراسى البحثية، والجهات التمويلية على النحو التالى:
- ١- عدم وجود أنموذج موحد تعمل من خلاله إدارة الكراسى البحثية، مع تبيان فى لوائح الكراسى البحثية، مما يؤثر فى ضبط الإجراءات وتطوير السياسات.
 - ٢- الافتقار إلى المؤسسية فى عمل الجامعات السعودية، مما يؤدى إلى اختلاف المخرجات.
 - ٣- التداخل والازدواجية بين المؤسسات العلمية فيما يتعلق بتمويل الكراسى البحثية التى تخدم الأهداف نفسها.
 - ٤- الازدواجية وعدم وجود تنسيق بين الجامعات فيما يتعلق بالكراسى البحثية، حيث يتم تمويل مواضيع متشابهة فى مؤسسات مختلفة.

- ٥- ضعف اهتمام الجهات التمويلية بالبحوث التي تسهم في ابتكارات علمية جديدة، أو الحصول على براءات اختراع.
- ٦- الكلفة العالية للمتطلبات التشغيلية والأبحاث العلمية للكراسى البحثية.
- ٧- تركيز عدد من الجهات التمويلية على البحوث قصيرة المدى، لحل مشكلاتها التقنية.
- ٨- ضعف مساهمة الجهات التمويلية من القطاع الخاص والتي لا تتجاوز (٨,٣%) مقارنة بما يقدمه القطاع الحكومى والذي يصل إلى (٩٦%)، فى توفير دعم إضافي لأنشطة البحث العلمى التي تساهم فى تحقيق التنافس الدولى المرجو.
- ٩- عدم وجود حد معيارى أدنى، لضمان استمرارية عمل برنامج الكراسى البحثية، وضمان مشاركة أطراف متعددة ومختلفة على نطاق واسع.
- ١٠- وجود أزمة ثقة بين المجتمع وبرامج الكراسى البحثية من خلال مخاوف المجتمع التي تتعلق بالقدرة على تحقيق التنافسية والأهداف المرجوة من الكراسى من ناحية، ومن عدم توافر آليات للرقابة المالية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ما يتعلق بقياس النتائج.
- ١١- عدم وجود آليات وضوابط ومرجعية شرعية (قانونية أو إدارية) تحمى حقوق كلا الطرفين (الممول، والكرسى البحثى).
- ١٢- ضعف تطبيق مفاهيم الجودة فى مجال البحث العلمى.
- ١٣- عزوف كثير من الباحثين عن المشاركة فى الكراسى البحثية بسبب كثافة أعمالهم الجامعية، بالإضافة إلى نظرة الباحثين إلى الكراسى نظرة مادية أدت إلى عدم التفاعل معها. (المالكى، ٢٠١٨م، ص ٧٩٦-٧٩٧)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت التنافسية وربطت بين التنافسية وجودة وتميز البحث العلمي، ومن هذه الدراسات التي تفيد في تحقيق أهداف التقرير للبحث الحالي ما يلي:

أجرى العتيبي (٢٠١٤م) دراسة بعنوان "تسويق الخدمات الجامعية ودوره في تحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية تصور مقترح لحالتي جامعة أم القرى والملك عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، هدفت الدراسة إلى وصف دور التسويق للخدمات الجامعية (الخدمات التعليمية، الخدمات البحثية، الخدمات المجتمعية في تحسين القدرة التنافسية للجامعات والتوصل إلى تصور مقترح لتسويق الخدمات الجامعية لتحقيق القدرة التنافسية للجامعات.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي بهدف التعرف على دور التسويق للخدمات الجامعية في تحسين القدرة التنافسية لجامعة أم القرى والملك عبدالعزيز بالمملكة العربية السعودية.

وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية بين تسويق الخدمات الجامعية التعليمية وتحقيق مؤشرات القدرة التنافسية الخارجية والداخلية للجامعات من خلال بذل الجهود المستمرة في تطوير خدماتها التعليمية، وجود علاقة ارتباط قوية بين تسويق الخدمات الجامعية البحثية وتحقيق مؤشرات القدرة التنافسية الخارجية والداخلية للجامعات من خلال التشجيع للتجديد والابتكار من قبل أعضاء هيئة التدريس، وجود علاقة ارتباط قوية بين تسويق الخدمات الجامعية المجتمعية كجزء من رسالتها تجاه المجتمع وتحقيق مؤشرات القدرة التنافسية الخارجية والداخلية للجامعات.

أما دراسة دي هان **De Haan** (٢٠١٥م) والتي بعنوان: "الميزة التنافسية، ما الذى تعنيه حقاً فى سياق مؤسسات التعليم العالى؟"، هدفت الدراسة إلى التعرف على المزايا التنافسية التى تسعى مؤسسات التعليم العالى إلى تحقيقها، وكيف يمكن للميزة التنافسية أن تتجسد وتتحقق بالفعل فى سياق مؤسسات التعليم العالى وأنشطتها.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك عدداً من العناصر الأساسية فى بناء المزايا التنافسية التى تطلبها مؤسسات التعليم العالى وأهمها:

- جودة التعليم و/أو الأبحاث العلمية.
- السمعة/العلامة التجارية/صورة وجاذبية المؤسسة التعليمية.
- إنشاء بصمة فريدة من نوعها لها ومختلفة عن منافسيها.
- ازدياد نمو أعداد الطلاب فى الالتحاق.
- جودة البنية التحتية من مرافق وخدمات.
- وضع المؤسسة فى التصنيفات العالمية.
- إقامة الشراكات والتعاون الدولى.
- الموقع الجغرافى/البيئة المعيشية المحيطة للمؤسسة.
- توظيف الأساتذة المرموقين والنشر فى المجالات الرائدة عالمياً.
- الاعتماد على إنتاج المعرفة التطبيقية.
- كفاءة وتميز خريجي المؤسسة.
- الحصول على شهادات الجودة والاعتماد.

أما دراسة اللوقان (٢٠١٦م) والتي بعنوان: "أهمية المتطلبات اللازمة لإنتاج المعرفة كمدخل لبناء ميزة تنافسية فى جامعة حائل بالمملكة العربية السعودية"، هدفت

الدراسة إلى معرفة درجة أهمية المتطلبات اللازمة لإنتاج المعرفة كمدخل لبناء ميزة تنافسية في جامعة حائل بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية، كما هدفت الدراسة إلى التعرف ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر القيادات الأكاديمية بجامعة حائل بالمملكة العربية السعودية حول مدى أهمية المتطلبات اللازمة لإنتاج المعرفة (المتطلبات التنظيمية، المتطلبات البشرية، المتطلبات المادية) لبناء ميزة تنافسية في الجامعة.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي بجمع المعلومات من عينة الدراسة وتحليلها للوصول إلى نتائج الدراسة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم المتطلبات التنظيمية اللازمة لإنتاج المعرفة كمدخل لبناء ميزة تنافسية في الجامعات هي:

- تسهل الجامعة وصول جميع العاملين إلى قواعد المعرفة التي تمتلكها.
- تعمل الجامعة شراكات علمية بين الجامعة والمجتمع الخارجى.
- تُسهل الجامعة عملية الاستشارات بينها وبين مراكز البحث الأخرى.

كما أجرى الصلاحي (٢٠١٧م) دراسة بعنوان: أدوار عمادات البحث العلمى فى الجامعات السعودية تجاه التحول إلى مجتمع واقتصاد المعرفة فى ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أدوار عمادات البحث العلمى فى الجامعات السعودية تجاه التحول نحو مجتمع واقتصاد المعرفة فى ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتم استقراء الفرص المتاحة والتحديات التى تواجهها تلك العمادات لتحقيق الأدوار المنوطة بها.

وقد تم اختيار عينة الدراسة والمتمثلة فى جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بطريقة قصدية بناء على تصنيف شنغهاى الأكاديمى للجامعات العالمية Academic Ranking of World Universities ARWU ومن خلال المحتوى الرقوى للمواقع الإلكترونية لعمادات البحث واستقراء المملكة ٢٠٣٠ وربطهما بالأدب البحثى والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أظهرت تحديات تواجه عمادات البحث أثناء قيامها بأدوارها الحالية تجاه التحول نحو مجتمع واقتصاد المعرفة، تتمثل فى موازنة سياسات البحث العلمى مع متطلبات التنمية المستدامة ورؤية ٢٠٣٠، وتطوير كفاءة وفاعلية رأس المال البشرى، وتنمى المسؤولية المجتمعية وضخامة المحتوى الرقوى.

كما بينت نتائج الدراسة مؤشرات إيجابية فى ظل تلك التحديات حيث أن الجامعات تعمل على تواجد عدد من الفرص التى بدورها تساهم فى تكامل أدوارها نحو تحقيق رؤية ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتحول إلى مجتمع واقتصاد المعرفة. وتتمثل مجموعة الفرص التى توصلت لها الدراسة فى البنية التحتية، والموارد المالية، والمحتوى العلمى والمعرفى، والبرامج والخدمات المعرفية والتنافسية الدولية. وعلى ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات العلمية كما تم بناء تصور مقترح لعمادات البحث العلمى نحو قيامها بأدوارها تجاه استثمار البحث العلمى للمساهمة بتكوين مجتمع واقتصاد المعرفة فى ضوء متطلبات رؤية ٢٠٣٠.

كما أجرت المالكي، مريم (٢٠١٨م) دراسة بعنوان: دور إدارة الكراسى البحثية فى رفع تصنيف الجامعات السعودية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة الكراسى البحثية فى رفع تصنيف الجامعات السعودية، والمعوقات التى تواجه إدارة الكراسى البحثية وتحد من قيامها بدورها

في رفع تصنيف الجامعات السعودية، كما هدفت إلى تحديد أبرز المقترحات التطويرية التي تسهم في تعزيز دور إدارة الكراسى البحثية، وذلك من خلال التركيز على أبرز المؤشرات لمعايير التصنيفات العالمية كالمجالات البحثية ومخرجات الأبحاث وجودتها ومدى الإنجاز الأكاديمي وكفاءة الأبحاث، وكذلك الإنتاج البحثي، التعرف على المرئيات حول الكراسى البحثية ودورها في رفع تصنيف الجامعات السعودية؛ بما يحقق رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) والتي تسعى لتحقيق (٥) جامعات سعودية ضمن جامعات النخبة.

وقد تم تصميم أداتين للدراسة تضمنت استخدام الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من مشرفي الكراسى البحثية الفاعلة في جامعة الملك سعود البالغ عددهم (٩٧) مشرفاً، وكذلك إجراء مقابلة مع القائمين على الكراسى البحثية من رؤساء المجالس واللجنة العليا للكراسى البحثية في عدد من الجامعات السعودية بلغ عددهم (٢٤) رئيساً. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن دور إدارة الكراسى البحثية في رفع تصنيف الجامعات السعودية المتعلق بالمجالات البحثية، مخرجات الأبحاث وجودتها، الإنجاز الأكاديمي، كفاءة الأبحاث، والإنتاج البحثي؛ يتمحور حول الجوانب المادية والإدارية والتنظيمية، وأن أهم المعوقات التي تواجه إدارة الكراسى البحثية تتمثل في البيروقراطية الإدارية وعدم المرونة وضعف الحرية الأكاديمية، كذلك اللغة الإنجليزية تُعد من أبرز المعوقات التي تواجه الباحثين في الكراسى البحثية؛ حيث أن أغلب المجالات المفهومة دولياً تنحاز للغة الإنجليزية مما يجعل الأبحاث المنشورة باللغات الأخرى أقل قيمة أو بحوث من الدرجة الثانية أو غالباً لا تكون مدرجة في قواعد البيانات. كما أوضحت نتائج الدراسة أن نشر ملخصات البحوث والدراسات في مجلات علمية محكمة، وإصدار الكتب ودعم البحث العلمي، وحماية الملكية الفكرية للباحثين وبراءات اختراعاتهم، من أهم

المتطلبات اللازمة لتفعيل دور إدارة الكراسى البحثية في التصنيف العالمي، كذلك الحد من البيروقراطية في إدارة الكراسى البحثية، ودعم البحث العلمي مادياً ومعنوياً، يساهم في التغلب على المعوقات التي تواجه إدارة الكراسى البحثية، كما أن القيمة الاقتصادية والاجتماعية المضافة من وجود جامعات محلية عالمية المستوى يساهم في الارتقاء بمستوى الجامعات السعودية وتعزيز مكانتها العلمية في التصنيفات العالمية، كما أن توفير خصائص إدارة ملائمة تتمتع بالمرونة وتشجع الرؤية الإستراتيجية والابتكار، والتي تمكن الجامعات من إدارة الموارد واتخاذ القرارات دون أن تعوقها البيروقراطية يساهم في تحقيق رؤية المملكة (٢٠٣٠).

المبحث الرابع: المتطلبات اللازم توافرها لتطوير منظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية:

تشمل المتطلبات اللازم توافرها لتطوير منظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية بناء على نتائج الدراسات السابقة ما يلي:

أولاً: وجود رؤية واضحة لدعم الشراكة الفاعلة بين المراكز البحثية في الجامعات ومؤسسات المجتمع. فالشراكات بين الجامعات والمجتمع هي شراكات تهدف إلى تسخير الموارد الفريدة من الجامعة والمجتمع من أجل حل القضايا المجتمعية، وتشمل موارد الجامعة رأس المال البشري، والخبرة العلمية، ورأس المال في حين تتكون موارد المجتمع من المعرفة المجتمعية الأصيلة والوصول إلى المجموعات المجتمعية المختلفة التي تمتلك دور صانع التغيير داخل مجتمعاتهم (Smith,2015,p.155).

ومن الملاحظ أن الخصائص المشتركة في تعريفات الشراكة المجتمعية للجامعات تتمثل في الهوية المشتركة / القضايا المشتركة / الأهداف المشتركة وعملية الفهم والعمل

والتعاون المتبادل والهيكل التنظيمى المتبادل للأطراف المشاركة فى الشراكات المجتمعية للجامعة من خلال:

✓ تلبية الشراكة المجتمعية للجامعات لاحتياجات المجتمع المحلى التى يحددها المجتمع.

✓ تحقيق المشاركة المستدامة.

✓ تعلم المشاركون فى الشراكات المجتمعية وممارستهم لمهارات المجتمع المدنى.

✓ الشراكة نقطة تحول لمؤسسات التعليم العالى نحو فاعلية دورها وتحقيق أهدافها.

✓ الشراكة نقطة تحول المجتمع نحو التنمية الشاملة.

✓ الاعتراف بجميع الأصول أو الموارد فى الجامعة والمجتمع.

✓ تجسد مبدأ المعاملة بالمثل بين الكيانات المتشاركة فى إقامة الشراكة.

✓ الشراكة تبنى قدرات الشركاء من جميع الأطراف مع احتفاظ الشركاء بهويتهم الخاصة (Dostilio,2012.p.71).

وتوجد صور متعددة للشراكات ما بين شراكات داخل الجامعة الواحدة وأخرى بين الجامعة وغيرها من الجامعات، وبينها وبين القطاع الخاص، والمؤسسات المجتمعية الأخرى، إضافة إلى الشراكات بين الجامعة وبين الشراكات العالمية والمحلية، ولكل هذه الأنواع أهميتها الخاصة.

كما أن شراكة الجامعة مع المؤسسات التعليمية الأخرى فى المجتمع والمنظمات المحلية الأخرى يجب أن تعمل فى إطار من (التعاون collaboration، التكاملية complementary، والتكافؤ equivalence) حيث إن التعاون يعرف هنا بأنه وجود المنظمات التى تعمل من أجل تحقيق هدف مشترك، أما تكامل الشراكة تميل إلى وجود

مسؤوليات منفصلة ومجانية من قبل كل شريك تربط وتوجه المؤسسات المشاركة معاً، وفي هذا (الانتماء التكميلي) يعترف كل طرف مشارك أن كل مؤسسة مشاركة لديها سمات فريدة من نوعها، وفي ظل ذلك تتفاعل الأفراد في تلك المنظمات في شراكة لخلق فهم مشترك لم يمتلكها المشاركون من قبل، أما علاقة التكافؤ فتسمح للشركاء لتقاسم المسؤوليات في جميع مجالات الإنفاق (Cozza, Blessinger,2015,p.5).

إن المشاركة المجتمعية للجامعات من أهم وظائفها أنها تعمل على تقدم ورفعة المجتمع وتحسين نوعية حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً من خلال مساهمة مؤسسات المجتمع المحلى في عملية التنمية سواء كانت من قبل الرأى، والعمل والتمويل، أو في تشجيع مؤسسات أخرى على المشاركة مع الجامعات.

كما يجب التنويه هنا إلى ضرورة أن تتحول المشاركة المجتمعية من قبل الجامعات إلى واقع ملموس، فالمشاركة هنا لا تنطبق فقط على المساهمة بالموارد، ولكن تصل إلى الأبعد من ذلك وهو صياغة الفكر وتشكيل ثقافة المجتمع التى تسمح بتحقيق التميز فى التعليم والبحث وتطوير التعليم بشكل عام، خاصة تطوير مدخلات التعليم (الأساتذة-المناهج-استخدام التكنولوجيا-تطوير إدارة مؤسسات التعليم العالي-تطوير التشريعات اللازمة لتطوير المنظومة التعليمية)، وتطبيق الميزات التنافسية فى النظام التعليمى وتطويرها لمواكبة التقدم العلمى العالمى. (Shabram,2016,p.45)

ومن المؤكد أن مميزات العمل مع الجامعات أنه يسمح للشركاء من المجتمع معرفة ما تقدمه الجامعة من العروض والفرص المستقبلية للتعاون، والنمو، والدعم (Smith,2015,p.160).

إننا بحاجة إلى شراكات جامعية/ مجتمعية فعالة وذات جودة عالية من حيث الممارسة والتففيذ؛بحيث يصبح الباحثون والممارسون من عوامل التغيير الاجتماعى عندما

يتم تنفيذ أنشطة البحث والممارسة داخل المجتمعات المحلية، بالتعاون مع شركاء المجتمع والجهات المعنية الأخرى، فنتكون عندهم القدرة على التصرف على أساس تقديم الفوائد المباشرة لأفراد المجتمع، وقد تستخدم خبرات البحث والتدريب العملي لدعم إنشاء برامج جديدة، وتحسين الخدمات القائمة، ودعم تغييرات في السياسة. ومن خلال التعاون والشراكة مع أفراد المجتمع المحلي والقادة يمكن للباحثين الانضمام بوصفهم شركاء المجتمع في نشر التقارير وتقديم النتائج لصناع القرار والمجتمع نفسه، فتتمثل التعاونية حقاً في شراكات بين الجامعات والمجتمع مما ينتج عنها المعرفة والنتائج التي تعتبر هامة وذات الصلة للمجتمع (Suarez-Balcazar, Mirza & Witchger, 2015, p.373).

وتمثل الشراكة البحثية أهم أنشطة شراكات الجامعات مع المجتمع، وهي إما في شكل شراكات تعاونية، حيث يتم المشاركة بين الأطراف على أساس مشاركة جميع الشركاء في أداء المهام والواجبات، أو شراكات تعاقدية تتم بموجب عقد بين الأطراف المساهمة في الشراكة؛ حيث يوفر أحد الأطراف المستلزمات المطلوبة عينية كانت أم غير ذلك، ويقوم الطرف الآخر بتوفير القدرات البحثية والخبرات الفنية.

وأصبحت الشراكات البحثية مدخلاً مهماً لإنتاج البحوث التي تشير إلى الواقع الحقيقي وسهولة التطبيق بسبب مشاركة أعضاء المجتمع، وتعد هذه الشراكات وسيلة جديدة لإنتاج المعرفة التي توجه المجتمعات لتحسين تقديم الخدمات وتحسين نوعية الحياة (Smith, 2015, p.70).

ويوجد هناك ثلاثة أنواع من الشراكات البحثية تتمثل في:

جدول (٨)

أنواع الشراكات البحثية

نوع البحث	المبادرات	تصميم البحث	المستعلم أو المتقصى
النوع الأول	الباحث الأكاديمي	الباحث الأكاديمي	الباحث الأكاديمي
النوع الثاني	الباحث الأكاديمي/الشريك المجتمعي	الباحث الأكاديمي	الباحث الأكاديمي/الشريك المجتمعي
النوع الثالث	الباحث الأكاديمي/الشريك المجتمعي	الباحث الأكاديمي/الشريك المجتمعي	الباحث الأكاديمي/الشريك المجتمعي

(English,Lebovitz,Giffin,2010,p.71).

ويمكن توضيح ذلك من خلال التالي:

• النوع الأول: استباقية المبادرات البحثية والتي تكون مدفوعة أكاديمياً من قبل الشريك الأكاديمي، حيث هو المتقصى الوحيد، المحدد لطرح أسئلة القضية البحثية، وتصميم المشاريع.

• النوع الثاني: ممارسة التفاعلية لتصميم البحوث التي تستجيب لاحتياجات ومساهمة شركاء المجتمع، إلا أن الشريك الأكاديمي لا يزال هو القائد لتلك الشراكة.

• النوع الثالث: الممارسات البحثية التفاعلية التي تتطوى على أن كلاً من الشركاء الأكاديميين والمجتمعين تتعاون على قدم المساواة في جميع مراحل الشراكة البحثية

(English,Lebovitz,Giffin,2010,p.71).

ثانياً: تفعيل برامج المنح السنوية فى المراكز البحثية، حيث يقوم برنامج المنح على اختيار الجامعات المواضيع التى ستم دراستها، وتوجيه الدعم المالى لدراساتها ووضعها موضع البحث بالاتفاق مع الشراكات المناسبة لها فى مجال المواضيع البحثية، وتوفير الأجهزة والمعدات المطلوبة مما يساهم فى نمو البيئة البحثية التقنية وتطوير الكفاءات الوطنية فى الجامعات من أعضاء الهيئات التدريسية والطلاب، والاستفادة من مختبرات ومعامل الجامعات لإتمام الأبحاث المنفق عليها مع الشركات المساهمة بموجب اتفاقيات محدودة ومدروسة من قبل جميع الأطراف المشاركة، ويكون ذلك بـ: مشروعات مشتركة لتطوير منتج معين Product Development كأن تتقدم شركة معينة بمقترح مشروع مشترك مع أحد أعضاء هيئة التدريس من الجامعة أو المراكز البحثية، مشروعات بحثية متقدمة Advanced Research، وذلك بأن يتقدم أحد الباحثين من أعضاء هيئة التدريس مقترح مشروع بحثى يساعد المشاريع والشركات التجارية مع توفير الدعم المادى له، قيام الباحثين من أعضاء هيئة التدريس فى الاختراعات التجارية والتسجيل الدولى لبراءة الاختراع.

المبحث الخامس: التوصل إلى أهم الآليات المقترحة لتطوير منظومة البحث العلمى فى الجامعات السعودية فى ضوء التنافسية العالمية:

تعد مداخل الميزة التنافسية فى الجامعات منصات لتحقيق تميزها وتفرداها، وذلك من خلال وظائفها الأساسية (التعليم - البحث العلمى - خدمة المجتمع)

ومما هو جدير بالذكر أن الجامعات العالمية المستوى هى الجامعات الرائدة فى مجال البحث العلمى والتى تتميز ببيئة داعمة للبحث العلمى والاستثمارات الضخمة المستمرة فى تطوير التكنولوجيا لخدمته، والاعتمادات المالية التى ترصد للبحث العلمى،

بههدف تمويل المشروعات البحثية الهادفة لإنتاج منتجات يمكن تسويقها وإقامة المشاركات الإستراتيجية مع الصناعة، والتي تشكل مصدراً آخر للدخل المخصص للبحث العلمى التى تستهدف الدفع بقدرتها البحثية إلى الأمام عن طريق الحفاظ على التوازن بين الفكر، والممارسة، والسعى إلى ربط هذه الجامعات بدرجة أكبر من غيرها بالمجتمع العلمى العالمى (الرافعى، ٢٠١٣م، ص٣٥٥).

ويطلق مسمى جامعة عالمية المستوى على الجامعة التى تتوافر فيها الخصائص الأساسية التى تتمثل فى التميز فى البحث العلمى، والحرية الأكاديمية، ونسبة عالية من الأساتذة والطلاب الموهوبين، والإدارة المرنة، والمرافق الكافية، والتمويل الكافى (Salmi,2009,p.35).

كما ظهرت الجامعات "عالمية المستوى" بالتوازي مع صعود التصنيفات العالمية للجامعات التى يتم نشرها من قبل العديد من كبرى وسائل الإعلام للمنظمات ومراكز الاستشارات والبحوث (مثل شينغهاى جياو تونغ وتومسون رويترز) (Shields,2015,p.3).

ويعد مركز التميز البحثى "وحدة علمية غير نمطية تتسم بإنجازات بحثية نوعية المؤسسة تحقق لها الريادة والمكانة الرفيعة مقارنة بمثيلاتها وتصب خدماتها على المجتمع من أجل تنميته" (الدوسرى، ٢٠١٤م، ص١٢٥).

ولقد أشار أحمد (٢٠١٦م، ص١٤٢) إلى أن تميز وريادة الكثير من مؤسسات التعليم العالى ومنها جامعة الملك سعود يجب أن تعتمد على إجراء الأبحاث محددة الأهداف مما يستوجب تفعيل آلية محددة لتنشيط البحث العلمى المتواصل والتميز الذى يحقق الأهداف البحثية التى يرمى منها الريادة بالمؤسسات التعليمية، والتأكيد المستمر من إدارات البحوث بالجامعات على أهمية تحقيق التميز والريادة من خلال الاستغلال الأمثل

لطاقات الباحثين عن طريق تحديد جماعات بحثية متخصصة حتى تتوافق مع الأهداف المرسومة لسياسة البحث العلمي والحفاظ على تشكيل مجموعات بحثية لأطول فترة زمنية وتوفير قاعدة البيانات لتيسير نقل وتبادل المعلومات مع نظرائهم في مؤسسات التعليم الأخرى.

وتشمل تلك الآليات المقترحة لتطوير منظومة البحث العلمي في الجامعات السعودية في ضوء التنافسية العالمية كما بينت نتائج الدراسات مثل دراسة (الخليفة، ٢٠١٤م، ص٣٥-٤٠؛ شلبي، ٢٠١٨م، ص١٠٦) وغيرها من الدراسات الأجنبية على النحو التالي:

- بناء مهارات الباحثين من أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا وتأهيلهم كرأس مال بشري وفكري، وتطوير مهاراتهم بالتدريب والاستشارات والمؤتمرات وتزويدهم بجدارات ومهارات البحث ليساهموا في بناء ونقل المعرفة للتحويل إلى اقتصاد المعرفة.
- تخزين المحتوى المعرفي رقمياً ليكون مرجعاً لمجتمع المعرفة داخل وخارج الجامعة.
- رعاية ودعم إنتاج المعرفة من المجموعات والمراكز والكراسي البحثية التي تعتبر ضمن أدوار ومسؤوليات عمادة البحث العلمي في الجامعات.
- نشر الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا واستثمار المنتجات البحثية التطبيقية لتساهم في نقل المعرفة محلياً ودولياً.
- مد جسور الشراكة المجتمعية مع محيط الجامعة المحلي والإقليمي والعالمى للمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة. (الصالحى، ٢٠١٧م، ص٣١٠)

رابعاً: هناك فرص تدعم دور عمادة البحث العلمى فى جامعة الملك سعود للتحوّل نحو مجتمع واقتصاد المعرفة وعلاقة ذلك بمنظومة البحث العلمى:

يمكن استعراض تلك الفرص وفق النقاط التالية:

- البنية التحتية وتتضمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق تنمية مستدامة تحسن النتائج التعليمية، وكذلك الكفاءات البشرية.
- الدعم الحكومى للبحث العلمى للجامعات الحكومية، المتمثل فى الدعم المادى، والذى تم تنويجه بمبادراتى البحث والتطوير التى ظهرت فى برنامج التحوّل الوطنى ٢٠٢٠.
- الإنتاج العلمى المتزايد لأبحاث أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا.
- الخدمات والبرامج البحثية والمتمثلة فى الكراسى والمراكز البحثية
- التنافسية العالمية من خلال الاعتمادات الأكاديمية التى تسعى الجامعات السعودية للحصول عليها. بالإضافة إلى الاعتماد الداخلى الذى تحرص عليه كل جامعة سعودية من قبل هيئة تقويم التعليم والهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمى مثل خدمة الاعتماد للكليات الدولية (ASIC: Accreditation Service for International Schools, Colleges and Universities)، الرابطة الأوروبية لضمان الجودة فى التعليم العالى (ENQA) أو شبكة آسيا والمحيط الهادى للجودة (APQN). كما تحرص الجامعة على حصولها على مراكز متقدمة ضمن الجامعات العالمية حسب معايير التصنيفات الدولية الموثوقة، مثل تصنيف جامعة جياو تونغ شنغهاى الصينية، ويعرف التصنيف الأكاديمى للجامعات العالمية (Academic Ranking of World Universities ARWU) وتصنيف THES-QS للجامعات العالمية (THES QS World University)

(Ranking). لتلبية متطلبات رؤية ٢٠٣٠، يقترح الباحث أن تتولى عمادة البحث العلمى بالشراكة مع عمادة الدراسات العليا توظيف متطلبات رؤية ٢٠٣٠ فى خطط الأبحاث لطلبة الدراسات العليا والإنتاج العلمى لأعضاء هيئة التدريس وحصص الأولويات البحثية بما يحقق أهداف التنمية ورؤية ٢٠٣٠، وتشجيع الباحثين على أن تكون محاور رؤية ٢٠٣٠ فى أبحاثهم من خلال قياس مؤشرات الأداء وتطبيق النتائج فى ضوء مرتكزات الرؤية. (الصالحى، ٢٠١٧م، ص٣١١-٣١٤)

خامسا: تفعيل مشاريع الحاضنات العلمية؛ حيث يعمل مشروع الحاضنات من خلال آلية التحقق من استعداد الباحثين ومهاراتهم، ودعمها وتطويرها من خلال إجراء الدورات التدريبية، واختبارات شخصية للوصول إلى خطة عمل تعرض على متخصصين فى الأعمال لتحليلها وتقييمها لاختيار النخبة العلمية من إجمالى المتقدمين للحصول على الدعم المادى والفنى، لإقامة المشاريع المقترحة من خلالهم، سواءً أكانت فى موقع الحاضنات أم فى أماكن أخرى، وتوفير الورش الفنية والمعدات والأجهزة لمنتسبى الحاضنات من أجل تحويل النموذج المختبرى إلى منتج كامل قابل للتسويق، فتهدف الحاضنات إلى توفير فرص العمل وتسويق التكنولوجيا وبالتالي دعم الاقتصاد الوطنى.

سادسا: تفعيل جوائز التميز البحثى بصورة كبيرة جدا، مع الأخذ فى الاعتبار أن جوائز التميز البحثى تقوم على ثلاثة مؤشرات للأداء البحثى:

- **الإنتاجية (Productivity):** عدد المنشورات التى ألفها الباحث بشكل منفرد فى الفترة المحددة للجائزة.

- **الإنتاجية الجزئية (Fractional productivity):** عدد المساهمات في المنشورات التي أعدها الباحث مع مشاركة بحثية مع غيره من الباحثين محددة كمقارنة بين عدد المؤلفين المشاركين لكل منشور بحثي.
- **متوسط الجودة (Average quality):** وهو جودة كل منشور يتم توثيقه من خلال الاستشهادات الواردة في هذا المنشور مقسوما على متوسط عدد الاستشهادات من جميع المنشورات من نفس النوع (المادة أو المراجعة)، في نفس السنة والموجودة في نفس فئة الموضوع (Abramo & D'Angelo & Solazzi, 2011, p.635).

الاهتمام باقتصاديات المعرفة والحراك العلمى و تبوئه مكانة عالمية لجامعة الملك سعود وفق مؤشر الابتكار العالمى، وتفعيل ممارساتها للتوجه نحو اقتصاد المعرفة، فمما لا شك فيه أنه فى ظل اقتصاد المعرفة الذى يتطلع إلى تحقيق التميز المعرفى، والذى من شأنه أن يؤدى إلى تطوير عناصر القوة وتحسين الأداء الاقتصادى، وتعزيز الإسهام فى الحضارة الإنسانية، ومن هنا فعلى الجامعات بدورها أن تكون وسيلة رئيسية لتحقيق هذه التطلعات، وبالتالي أصبحت القدرة على المنافسة والوصول العالمى ذات أهمية متزايدة للجامعات لتحقيق دورها المنشود أكثر من أى وقت مضى (Lee,2013,p.234).

مقترحات تطويرية لتعزيز دور إدارة الكراسى البحثية:

لقد أصبح من الضرورى العمل على إنشاء لائحة وطنية متكاملة وموحدة تنظم عمل الكراسى البحثية، وتحدد إستراتيجية توجه المجالات والأولويات البحثية بدلاً من الاجتهادات الفردية، كما أنه لا توجد مواد أو بنود فى اللائحة الموحدة للبحث العلمى فى الجامعات حول الكراسى البحثية، وآلية إنشائها وضوابطها، بخلاف مراكز الأبحاث، مما يتطلب العمل على تحديد اللوائح من قبل الوزارة، والتركيز على إشراك المستفيدين من

الكراسى البحثية فى عمليتى الإشراف والتطوير، مع الاستفادة من التجارب العالمية فى هذا المجال.

ولقد اقترحت دراسة المالكي بناء مسار فاعل لتحويل دور إدارة الكراسى البحثية من أداة إدارية ذات مسؤوليات وصلاحيات محددة إلى أداة إضافة اقتصادية واجتماعية حقيقية، فهى بذلك تتفق مع ما تشير إليه العديد من الدراسات، وذلك كالتالى (المالكي، ٢٠١٨م، ص ٧٩٧-٧٩٨):

- إكساب مشرفى الكراسى البحثية مهارات القيادة وإدارة المشاريع والتخطيط الإستراتيجى وبناء فرق العمل.
- إيجاد جهة عليا تتبنى إستراتيجية وطنية تحقق التكامل فى الجهود البحثية.
- تقديم موارد وفيرة لتعليم متميز وإجراء بحوث متقدمة.
- توفير خصائص إدارة ملائمة تتمتع بالمرونة وتشجيع الرؤية الإستراتيجية والابتكار، التى تمكن المؤسسات من إدارة الموارد واتخاذ القرارات دون أن تعوقها البيروقراطية.
- التركيز على وجود نسبة عالية من الباحثين النوعيين المؤهلين تأهيلاً عالياً (طلاب وأعضاء هيئة تدريس).
- تفعيل التقويم المستمر للكراسى البحثية فى الجامعات فى ضوء الاتجاهات الحديثة ومعايير الجودة.
- العمل على الجانب التسويقي للكراسى البحثية والتركيز عليه لإقناع الجهات الممولة بما سيحققه الكرسى.
- توجيه برامج الكراسى البحثية بناء سلم للأولويات البحثية فى الجامعات.

- التركيز على استقطاب الخريجين المطلوبين، وعلى البحوث المتقدمة ونقل التكنولوجيا.
- تحديد معايير علمية دقيقة تقيس مدى نجاح الكرسي البحثى بحسب مجاله، وعدد مشاريعه، وندرة أبحاثه وجدته، وأنشطته والباحثين فيه، واحتضانه لنظريات جديدة وتقنيات حديثة، والمشاركين فيه والمستفيدين منه.
- توحيد المخرجات العلمية من خلال أهم التصنيفات العالمية، وربط الكراسى البحثية بمراكز الأبحاث.
- تحقيق مبدأ الشراكة المجتمعية للحصول على دعم أكبر عدد من الجهات الممولة، ومشاركة هذه الجهات فى مجالس ولجان الكراسى البحثية، للإسهام فى تحديد الأولويات وفق اهتماماتهم.
- تبادل الخبرات وتدويل التعليم العالى مع الجامعات المتميزة عالمياً ومحلياً.
- التوازن فى الإنجاز العلمى والإنتاج الأدبى والفنى بين مختلف التخصصات الأكاديمية.
- إعادة النظر فى معضلة لغة البحث العلمى باعتبارها أداة للتواصل الأكاديمى والعلمى، ومؤشراً من مؤشرات التقويم فى التصنيفات العالمية.
- توفير مبادرة وطنية لتصنيف الجامعات البحثية على مستوى المملكة العربية السعودية.
- ضرورة وجود قاعدة بيانات تحتوى على معلومات عن الكراسى البحثية وأدائها فى الجامعات السعودية.

- تدعيم الترابط الشبكي بين الجامعات العالمية والعربية والسعودية بما يعزز وجودها على الإنترنت ويساعد على التبادل البحثى بينها وبين بعضها بعضاً.

التوصيات:

- اختيار مجالات بحثية متنوعة تلئم متطلبات التصنيفات العالمية والارتقاء بنوعية مخرجات الأبحاث مقابل ما يقدم لها من دعم مادى ومعنوى.
- دعم نشر الأبحاث العلمية للباحثين فى مجالات علمية عالمية ذات معامل تأثير عالمى.
- الاهتمام والاحترافية فى حملات التسويق لمخرجات الكراسى البحثية.
- تقديم الدعم للباحثين للنشر باللغة الإنجليزية العالمية
- تقديم مبادرات بحثية تتسجم مع رسالة الجامعة فى مجال البحث العلمى ورؤية المملكة ٢٠٣٠.
- توفير الدعم المادى والاستعانة بخبراء متخصصين فى مجال بحوث الكرسى واستقطاب باحثين عالميين من الفائزين بجوائز دولية للمشاركة فى أبحاث الكرسى وتشجيع التنافس العلمى داخل الجامعة وخارجها.
- الاهتمام بالقيمة البحثية وخدمة المجتمع والرفع من مستوى العلاقة بين الجامعة والبيئة المحيطة بها.
- العناية بالتخصصات الهندسية والتنمية وتحويل أهداف رؤية المملكة إلى واقع ملموس من الإنتاجية البحثية تقوم به جامعة الملك سعود لكى تتبوا تصنيفاً عالمياً غير الذى هى عليه فى الوقت الراهن.
- تأهيل الباحثين فى المجالات الدقيقة للكراسى البحثية.

- حماية الملكية الفكرية للباحثين وبراءات اختراعاتهم وتحويل النتائج البحثية للباحثين إلى ملكية فكرية.
- إبراز نشاط الباحثين الحاصلين على جوائز عالمية وعرض أبحاث الكراسي البحثية فى المؤتمرات العالمية والمحلية والعربية.
- تبنى الرؤية الإستراتيجية التى تتبنى تطوير الشراكات والبروتوكولات والتحالفات مع الجامعات العالمية المرموقة وتعديل التشريعات والقوانين المعوقة لتفعيل تلك الاتفاقيات.
- زيادة الإنفاق على التعليم الجامعى، وخصوصاً الإنفاق المرتبط بالبنية التحتية وإنشاء الجامعات، بما يسهم فى تقليل التكدس الطلابى، ويحسن معدلات ونسب الطلاب لأعضاء هيئة التدريس.
- التوسع فى نشر المجالات والدوريات العلمية لكل جامعة على موقعها على الإنترنت، وتجاوز معضلة لغة البحث العلمى.
- التوسع فى البعثات العلمية والمهام العلمية فى الجامعات والمراكز البحثية المرموقة، وتدويل التعليم العالى.
- نشر المؤتمرات والندوات على مواقع الجامعات على الإنترنت.
- التركيز على تحقيق الجامعات السعودية لمواقع أفضل وخصوصاً تصنيف كيو إس لمناسبة معايير ومؤشراته للواقع العربى كبداية لتحسين أوضاع الجامعات السعودية ككل فى باقى التصنيفات، وذلك بما يتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) نحو تحقيق (٥) جامعات سعودية ضمن جامعات النخبة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أحمد، سماح محمد سيد(٢٠١٦م). المتطلبات التربوية للارتقاء بترتيب الجامعات المصرية فى التصنيفات العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- جامعة الملك سعود (٢٠١٤م). اللائحة التنظيمية لبرنامج كراسى البحث العلمى بجامعة الملك سعود، الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.
- جامعة الملك سعود.(٢٠١٧/٢٠١٨م). انجازات جامعة الملك سعود العلمية من ٢٠١٢-٢٠١٧. عمادة البحث العلمى.
- الخليفة، عبد العزيز بن على (٢٠١٤م). رؤية تطويرية لمنظومة البحث العلمى فى الجامعات السعودية فى ضوء التنافسية العالمية، المجلة السعودية للتعليم العالى، السعودية، ع١٢، ص ١١-٤٩.
- الدوسرى، نوف بنت محمد هضيان (٢٠١٤م). مراكز التميز البحثى فى مجال التربية الإسلامية بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن: تصور مقترح، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية، الزقازيق، مصر، ع(٤٢).

- الرفاعي، عبدالرحمن (٢٠١٣م). إنشاء جامعات ذات مستوى عالمي: أفكار واقتراحات للدول النامية، مجلة مستقبلات، مصر، مركز مطبوعات اليونسكو، مج (٣٤)، ع(٢).
- سيد، رحاب فايز أحمد (٢٠١٦م). قياس رأس المال المعرفي للباحثين بجامعة بنى سويف: دراسة تحليلية لتحقيق الميزة التنافسية للجامعة، مجلة علم السعودية، الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ع (١٦)، يناير.
- السيف، أحمد بن محمد (١٤٣٢هـ). الأدوار المنتظرة من الجامعات الناشئة فى صناعة البحث العلمى فى المملكة، ورقة عمل مقدمة إلى "منتدى الشراكة المجتمعية فى مجال البحث العلمى فى المملكة العربية السعودية، الدورة الثانية، ٢٢-٢٣ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ الموافق ٢٦-٢٧ أبريل ٢٠١١م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- شلبى، أمانى عبدالعظيم مرزوق (٢٠١٨م). متطلبات تحقيق الميزة التنافسية لجامعة المنصورة فى ضوء بعض الخبرات العالمية: رؤية تربوية معاصرة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر.

- الصلاحي، سعود بن موسى بن أحمد السويرق (٢٠١٧م). أدوار عمادات البحث العلمي في الجامعات السعودية تجاه التحول إلى مجتمع واقتصاد المعرفة في ضوء متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠، المؤتمر الثامن: مؤسسات المعلومات في المملكة العربية السعودية ودورها في دعم اقتصاد ومجتمع المعرفة المسؤوليات. التحديات. الآليات. التطاعات، مج ١، الجمعية السعودية للمكتبات والمعلومات، الرياض، نوفمبر، ص ٢٩٩-٣٢٠
- العامري، عبدالله بن محمد (١٤٣٤هـ). متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية: تصور مقترح، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- العتيبي، بدر مبروك (٢٠١٤م). تسويق الخدمات الجامعية ودوره في تحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية، رسالة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية.
- القحطاني، زينة بنت محمد بن فالح (٢٠١٧م). تقييم تجربة الكراسي البحثية في الجامعات السعودية الناشئة على ضوء التجارب المحلية والعالمية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، مج ٢٥، ١٤، يناير، ص ٤٣٥-٤٧١.

- اللوقان، محمد بن فهاد (٢٠١٦م). أهمية المتطلبات اللازمة لإنتاج المعرفة كمدخل لبناء ميزة تنافسية فى جامعة حائل بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية، مج (٢٨)، ع (١)، فبراير.
- المعمورى، أحمد سامى، والموسوى، محمد غالى (٢٠١١م). الشراكة البحثية بين الجامعة العراقية والشركات، حولىة المنتدى، العراق، مج ٤، ع ٧٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abramo & D'Angelo & Solazzi, (2011). The relationship between scientists' research performance and the degree of internationalization of their research. *Scientometrics: an International Journal for All Quantitative Aspects of the Science of Science, Communication in Science and Science Policy*, 86 (3).
- Cozza, B., & Blessinger, P. (2015). Innovative Approaches in University Partnerships: An Introduction to University Partnerships for Community and School System Development. In *University*

Partnerships for Community and School System Development (pp.3-22). Emerald Group Publishing Limited.

- De, Haan. [Haijing Helen](#)(2015). Competitive Advantage, What Does It Really Mean in the Context of Public Higher Education Institutions?. International Journal of Educational Management, 29, 1, January. P,44-61.
- Dostilio, L. D.(2012). Democratically engaged community-university partnerships: reciprocal determinants of democratically oriented roles and processes (Doctoral dissertation, Duquesne University).
- English, R. A., Lebovitz, Y., Giffin, R. B., & Institute of Medicine (U.S.).(2010).Transforming clinical research in the United States: Challenges and opportunities: workshop summary. Washington, D.C: National Academies Press.

- Hutchins, K. K., Lindenfeld, L., & Silka, L. (2013). Strengthening the Development of Community-University Partnerships in Sustainability Science Research.
- Lee, J. (2013). Creating world-class universities: Implications for developing countries. *Prospects*,43,2.
- Salmi, J. (2009). The challenge of establishing world-class universities. World Bank Publications.
- Shabram S. F. (2016). Achieving participation using e-Governance: Mansoura University: Faculty of Computers and Information: Department of Information Systems: Master.p.40.
- Shields, R. (2016). Following the leader? Network models of "world-class" universities on Twitter. *Higher Education*, 71 (2).
- Shin, J. C., & Kehm, B. (2013). Institutionalization of world-class university in global competition. Dordrecht: Springer.

- Smith, K. L. (2015). University-Community Partnerships: A Stakeholder Analysis (Doctoral dissertation, Arizona State University).
- Suarez-Balcazar, Y., Mirza, M. P., & Hansen, A. M. W. (2015). Unpacking university–community partnerships to advance scholarship of practice. Occupational therapy in health care, 29 (4).